أنباء مصرية

صفحة تهتم بشئون مصر
وتبحر في ملفاتها بالتحليل وتناقش
قضايا المغتربين وتبحث عن حلول لها
egyptnews@alanba.com.kw

لدغة

مصر تعرب عن قلقها من تجربة كوريا الشمالية لقنبلة هيدروجينية..
وكوريا الشمالية تعرب هي كمان عن قلقها البالغ من تجربة "الوحش المصري".. بصرة!!

كوبرا

تضليل وتضخيم وإغفال للحقائق وفقدان المصداقية.. والرئيس يحيل التقرير لمجلس النواب

تقصي الحقائق "تكذّب" هشام جنينة حول فساد الـ600 مليار جنيه

تقارير "المركزي للمحاسبات" احتسبت 174 مليار جنيه تمثل تعديات بمدينة السادات كأموال مهدرة على الدولة رغم إثبات إزالة التعديات

إساءة توظيف الأرقام والسياسات تظهر الإيجابيات بشكل سلبي واعتبار تأخر سداد مديونيات الشركاء الأجانب بقطاع البترول وجدولتها فساداً

القاهرة ـ وكالات ومواقع: أذاع التلفزيون المصري والإذاعة المصرية بيان لجنة تقصي الحقائق المشكلة بقرار الرئيس عبد الفتاح السيسي حول ما أعلنه رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المستشار هشام جنينة عن وجود فساد في مؤسسات الدولة في عام 2015 بتكلفة 600 مليار جنيه والذي جاء فيه: في الوقت الذي تجتمع فيه كل الجهود صوب بناء دولة ديموقراطية قوية تؤمن بالحوكمة والإدارة الرشيدة واقتلاع جذور الفساد بكل صوره وأشكاله وتنفيذا لتكليف رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة تقصي حقائق تضم عددا من المسؤولين بوزارات العدل والتخطيط والمالية والداخلية وبرئاسة رئيس هيئة الرقابة الإدارية وعضوية السيد نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك للوقوف على حقيقة ما نشرته وسائل الإعلام في 2015/12/24 من تصريحات منسوبة لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات عن اكتشافه وقائع فساد خلال عام 2015 تجاوزت قيمتها 600 مليار جنيه.

وفي هذا الإطار، فقد تم تحقيق الاتصال برئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بتاريخ 2015/12/27 للاستفسار عن حقيقة ذلك التصريح، حيث أفاد بأنه قد أعد دراسة بواسطة لجنة فنية شكلها من بعض العاملين في الجهاز برئاسته، انتهت إلى صحة ذلك الرقم وأنه يتضمن الفترة من 2012 الى 2015، وقام بإرسال نسخة من هذه الدراسة إلى اللجنة معنونة (دراسة عن تحليل تكاليف الفساد بالتطبيق على بعض القطاعات في مصر) وذلك دون الإشارة للمدى الزمني للدراسة.

وفي ضوء هذه المدخلات وبالاستعانة بعدد من الأساتذة والخبراء في علوم المحاسبة والاقتصاد والإحصاء والذين انضم إليهم عدد من السادة الأعضاء من داخل الجهاز المركزي للمحاسبات، فقد مارست اللجنة عملها على مدار 14 يوما وانتهت من تقريرها الذي بات ملكا للرأي العام الذي يطلب استجلاء الحقيقة وإزالة أي لبس أو غموض شاب تلك التصريحات.

ويمكن إجمال تقرير اللجنة في 5 بنود أساسية تصف وتحلل ما اعترى تلك التصريحات وما شاب هذه الدراسة من قصور على النحو التالي:

أولا: التضليل والتضخيم

حجم وقيمة ما سمي بالفساد، وذلك بتكوين وتجميع بعض الأرقام أكثر من مرة وتحت مسميات عدة في أكثر من موضع، وامتدادا لأسلوب التضليل والتضخيم تم احتساب مبلغ 174 مليار جنيه يمثل تعديات بمدينة السادات كأموال مهدرة على الدولة، على الرغم من إثبات إزالة أجهزة الدولة لتلك التعديات بالكامل في 2015.

ثانيا: فقدان المصداقية

حينما يتم ترتيب وتجميع مفتعل لوقائع حدثت منذ عشرات السنوات وإثبات استمرارها دون تصويب كذريعة لإدراجها المغرض ضمن عام 2015 وكمثال صارخ على ذلك تضمين واقعة التعدي على أراضي الأوقاف منذ عشرينيات القرن الماضي ومخالفات مبان بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة منذ عام 1979 فضلا عن عدم تعرض الدراسة غير المدققة لأي وقائع تخص الفترة الزمنية للعام الحالي، خاصة أنه قد تبين عدم الانتهاء حتى تاريخه من إعداد التقارير السنوية المجمعة عن العام المالي 2014/2013 وكذا عام 2015/2014.

ثالثا: الإغفال المتعمد

فيما تم اتخاذه من قرارات حيال ملاحظات سبق إثباتها في تقارير الأعوام الماضية، وتم الرد عليها وإحالة بعضها لجهات التحقيق عند المقتضى، سواء النيابة العامة أو النيابة الإدارية، وتم اتخاذ إجراءات حاسمة إما بالحفظ أو الإحالة للمحاكمات، وصدرت أحكام في بعضها بالبراءة أو الإدانة والأمثلة أيضا عديدة.

رابعا: إساءة توظيف الأرقام والسياسات

إساءة توظيف الأرقام والسياسات مما يظهر الإيجابيات بشكل سلبي ومنها على سبيل المثال:

1ـ اعتبار تأخر سداد مديونيات الشركاء الأجانب بقطاع البترول وجدولتها فسادا يتمثل في قيمة فواتير الجدولة نظرا لغياب أو تغييب الحس الاقتصادي لأوضاع البلاد الاقتصادية، وما تعرضت له هذه الشركات من خسائر نتيجة الأحداث السياسية ودعاوى التحكيم.

2ـ إدراج مبلغ 134,64 مليار جنيه لعدم التزام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة منذ إنشائها عام 1979 بتخصيص مساحة 5 كيلو مترات حول كل مدينة كأراضي بناء، ما عطل الاستفادة بقيمة تلك المساحات دون مراعاة أن تلك التقارير غير الدقيقة والتصريحات غير المسؤولة يمكن أن تستخدمها المنظمات الدولية في ترتيب وتصنيف الدول، والتي تعد أهم مدخلات تتخذ على أساسها مؤسسات التموين الدولية قراراتها.

خامسا: إساءة استخدام كلمة الفساد

إساءة استخدام كلمة الفساد ووضعها في مواضع أبعد ما تكون عما أقرته القوانين والمواثيق الوطنية والدولية والتعميم والخلط بين الوقائع والإجراءات وبين ما تم حسمه وما لم يتم حسمه وبين ما هو عام وما هو خاص، الأمر الذي يصور كل الجهود والمبادرات التي تبذلها الدولة على أنه لا طائل من ورائها.

وهنا يثور التساؤل حول أهداف وجدوى إطلاق ذلك التصريح، علما أن الدراسة معدة بالاشتراك مع جهات أجنبية، ما قد يضر بالمناخ السياسي والاقتصادي للدولة في الوقت الذي تسعى فيه بكل السبل لجذب الاستثمارات لتوفير فرص عمل وحياة كريمة لمواطنيها.

هذا، وقد تلقت اللجنة أثناء عملها العديد من المراسلات والشكاوى من داخل الجهاز المركزي للمحاسبات حول سياسات ومقترحات تتعلق بغياب العدالة وعدم الشفافية.

وفي هذا الصدد، تبدي اللجنة خالص التقدير والاحترام لكامل قيادات وأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات خاصة من أبدوا تعاونا أثناء عمل اللجنة وتؤكد على وطنيتهم ودورهم الرئيسي في ضبط وتصويب الأداء المالي لجميع قطاعات الدولة والذي يمارسونه بكل كفاءة واقتدار.

وترتيبا على ما سبق وبعرض التقرير التفصيلي على رئيس الجمهورية وافق سيادته على الآتي:

1ـ إرسال تقرير اللجنة إلى رئيس مجلس النواب.

2ـ تكليف اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد برئاسة رئيس مجلس الوزراء والتي تضم جميع الجهات المعنية بمراجعة جميع البنود التي شملتها الدراسة محل الفحص تفصيلا والتأكد من اتخاذ الإجراءات القانونية في كل واقعة.

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

"الإباحة".. هى الأصل!

.. طبعاً ليس صحيحاً أن «السبكى» كان وراء قرار إيقاف بث جلسات مجلس النواب حتى لا تنهار صناعة السينما المصرية بسبب عزوف المصريين عن الذهاب لدور العرض، والاكتفاء بـ «عرض» قناة «صوت الشعب» وبثها الحىّ للجلسات!!

.. بداية.. ورغم كل ما حدث فى الجلسة «الاستفتاحية» إلا أننى أعتقد أن قرار إيقاف بث جلسات مجلس النواب هو ضد «الشفافية» ومعاكس لحق المصريين فى المعرفة، ولنناقش الأمر من وجهتى النظر.

أولاً: يستند مؤيدو القرار إلى أن إيقاف البث سيمنع الاطلاع على بعض التصرفات غير المقبولة من السادة النواب، ويجعلهم يعيدون النظر فى «الشو» الإعلامى الذى يفتعله البعض، ويصبحون أكثر تركيزاً على العمل البرلمانى، وان ذلك تم بناء على رغبة النواب أنفسهم الذين صوتوا على طلب الإيقاف الذى تقدم به 40 نائباً.

ثانياً: يؤكد معارضو قرار إيقاف البث أنه لن يمنع من يريد المزايدة، خاصة أن التغطية الصحفية موجودة، والصحافة لديها كامل الحرية، وأن البث الحىّ للجلسات سيجعل النواب أكثر انضباطاً مع علمهم أن الشعب كله يراهم، وبالتالى لا يمكنهم ادعاء مواقف لم يتخذوها، ولا التملص من تخاذل قاموا به.. وأخيراً، أليس من حق الشعب أن يرى تصرفات النواب الذين انتخبهم؟

شخصياً، أعتقد أن «الأصل فى الأمر الإباحة»ـ بالهمزة تحت حرف الألف!!ـ وحتى فى ظل وجود قرابة 600 نائب يعتبر مناقشة القضايا الحساسة فى «جلسة سرية» ضرباً من ضروب المستحيل، ولا ضير أن نسمع أساتذة جامعة أفاضل يخطئون فى تلاوة آيات قرآنية حفظها جيلنا فى المرحلة الابتدائية!.. ولا عجب أن نقرأ نص رسالة «كارثية» وزعت على هواتف النواب، كان نصها الآتي: «ستقام اليوم الموافق الثلاثاء 2016/1/12 الجلسة الساعة الثالثة بعد الظر لعرض قوائم تشكيلل الجان النوعية ودعوه الجان النوعية لنتخاب مكاتبة وستقام ايضن جلسة الساعة السادسة لئعلان نتيجة مكاتب الجان النوعية وارسائل» وزعت على هواتف النواب، كان نصها الآتي: «ستقام اليوم الموافق الثلاثاء 2016/1/12 الجلسة الساعة الثالثة بعد الظر لعرض قوائم تشكيلل الجان النوعية ودعوه الجان النوعية لنتخاب مكاتبة وستقام ايضن جلسة الساعة السادسة لئعلان نتيجة مكاتب الجان النوعية وارسائل». وبنظرة سريعة على نص هذه الرسالة تجد أخطاء لا يمكن الوقوع فيها.

وتضمنت الرسالة 10 أخطاء إملائية فى الوقت الذى كان فيه عدد كلمات الرسالة الصادرة عن أمانة مجلس النواب للأعضاء 30 كلمة فقط!!

ولن نستغرب تصرفات نواب نعرفهم، ثم نتعجب من أفعالهم!!

ثم أليس المقصود بكلمة «العلنية» أن يتاح «حضور» الجلسات والاستماع إليها لمن يشاء من أفراد الشعب كما هو متبع فى بعض برلمانات المنطقة العربية ـ كالكويت مثلاـ وأيضاً فى أغلب برلمانات العالم؟

أما مبدأ «سرية الجلسات» فيقصد به ألا يحضر سوى النواب، وذلك فى الجلسات المغلقة وجلسات بعض اللجان «الحساسة» مثل لجنة الأمن القومى.. مثلا.. وبالتالى فإن الأصل فى مسألة بث الجلسات وحضورها هو «الإباحة».

.. للأسف فإن قرار إيقاف البث ترك انطباعاً سلبياً، وحسناً فعلت مؤسسة «حرية الفكر والتعبير» برفعها دعوى قضائية مطالبة بإلزام مجلس النواب بإذاعة الجلسات العامة، بل وإنشاء موقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لحفظ وأرشفة جلسات ومضابط البرلمان بشكل منتظم، حرصاً على الشفافية والنزاهة.

.. ولا يعنى ذلك موافقتى على طلب رجل الأعمالـ خفيف الظل ـ ساويرس الذي طالب بعمل «مزايدة» بين القنوات على البث الحصرى لجلسات المجلس!!

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

إلغاء القيود على التحويلات الدولارية للمصريين بالكويت

محمود فاروق

علمت «الأنباء» من مصادر مصرفية ان السلطات المصرية ابلغت الكويت بإلغاء جميع القيود المفروضة على تحويلات المصريين الدولارية إلى حساباتهم بالخارج، حيث جاء نص القرار الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه على النحو الآتي:

«قرر محافظ البنك المركزي المصري السماح للأفراد المصريين الذين يقومون بتحويل مدخراتهم من حساباتهم بالخارج الى أحد البنوك العاملة في مصر بالنقد الأجنبي لربط ودائع أو شراء شهادات ادخار بالنقد الأجنبي بإعادة تحويلها عند تاريخ الاستحقاق الى الخارج باسم الشخص ذاته الذي قام بالتحويل دون قيود».

وبناء عليه، يسمح للمصريين العاملين بالكويت بإعادة تحويل مدخراتهم بالقيمة نفسها إلى الخارج باسم الشخص ذاته سواء كان بغرض تصفية استثماراتهم او غير ذلك. وقالت المصادر: ان القرار يساهم في ضخ عملة صعبة في شريان الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي المصري.

محافظ المركزي المصري طارق عامر

نكشة

المرشح السابق للرئاسة خرج علينا بعد غياب يقول: «مينفعش الجيش يوزع خضار ويسلك مجاري.. ميصحش كده»... واضح كده ان المذيع هو إللى وزك تقول كده!!

ياسين بهية

الإعلامي الكبير للممثل الهارب للانضمام للاخوان: رفضت تنزل الميه ليه في "الطريق إلى ايلات"؟

يا سلام سلّم على مخك يا بحر المعرفة.. يا ترعه المفهومية!

خرابيش

لأول مرة لم تعد إيطاليا هي صاحبة أكبر عدد من المشتركين في صفحة روما على الفيسبوك بعد أن احتلت مصر المركز الأول بزيادة 444٪ والفضل يعود للفرعون «صلاح».

إعادة طفل مصري قبل انضمامه إلى "داعش"

القاهرة ـ العربية.نت: نجحت جهود وتحركات سفارة مصر في إحدى الدول الأوروبية في استعادة طفل مصري من أمه السويسرية، بعدما كانت على وشك أن تنضم لداعش في مدينة الرقة السورية مصطحبة طفلها بالتنسيق مع عناصر التنظيم الارهابي.

تبدأ الواقعة منذ 6 سنوات عندما تزوج الشاب المصري محمود علاء الدين من فتاة سويسرية الجنسية اعتنقت الإسلام، وأقام معها في منطقة الرحاب شرق القاهرة والتحقت هي بالعمل كمدرسة ومرت الشهور بينهما وأنجبا طفلهما الأول أدهم، لكن الخلافات دبت بينهما فجأة، وطلبت الانفصال واصطحبت معها ابنها البالغ من العمر 4 سنوات.

هذا، وقد أكد أصدقاء الأسرة أن الزوجة كانت في أيامها الأخيرة في مصر تحزم بعض الأمور مثل المعاملات البنكية والتلفاز، وكانت ترفض أن يلعب ابنها الصغير بألعابه معتبره أنها من صنع الكفار، كما منعت سماع الموسيقى في المنزل.

وكان الأب يعتقد أن زوجته ستسافر لبلدها سويسرا بعد الانفصال، لكنه علم بعد ذلك أنها عقدت النية على التوجه لمدينة الرقة السورية بالتنسيق مع عناصر من تنظيم داعش الارهابي، بينهم مصريون وأنها تنوي إلحاق ابنها بمدرسة داعش في الرقة، وهنا جن جنون الأب وقرر إنقاذ طفله الصغير مهما حدث.

وقد كانت عملية شاقة كما تقول إحدى المصريات من المقربات للأسرة لـ «العربية.نت»، مضيفة أن محمود قرر خوض المجهول لاستعادة ابنه وتوجه للخارجية المصرية لطلب المساعدة ونشر عدة صور وبوستات على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك طالبا المساعدة.

وهنا أصدقاء ومتابعون لصفحة محمود على مواقع التواصل أخبروه بوجود زوجته وابنه في إحدى الدول الأوروبية غير سويسرا وأنها تستعد بالفعل للسفر لسورية، وتمكن محمود من الاتصال بسفارة هذه الدولة في مصر وبمساعدة المصريين المقيمين فيها والمتابعين للحالة تمكن من الوصول لابنه واستعادته بمشاركة ديبلوماسيين مصريين تاركا الزوجة تخوض مصيرها مع التنظيم الإرهابي بمفردها ويعود ومعه ابنه لوطنه.

النائب كمال أحمد مستقيلاً: البرلمان تحول لسيرك

القاهرة ـ وكالات: في بادرة لم تكن متوقعة، تقدم النائب كمال أحمد باستقالته من مجلس النواب في مصر بعد 48 ساعة فقط على انعقاد أول جلسات البرلمان.

وجاءت استقالة كمال أحمد، أقدم عضو مجلس نواب في مصر وعضو البرلمان عن دائرة العطارين بالإسكندرية، مفاجئة للجميع، معللا السبب بأن صحته لا تحتمل وأنه يحتاج للراحة والهدوء فيما تجمع نواب الإسكندرية وبعض النواب الآخرين حوله لإقناعه بالعدول عن الاستقالة التي ربما ستثير الجدل حول البرلمان. وفي تصريحات له للصحافيين البرلمانيين عقب الاستقالة، قال أحمد إن من أسباب استقالته أيضا التصرفات التي وصفها بغير الحضارية للنواب والتي حولت البرلمان لسيرك (بحسب تعبيره).

كمال أحمد كان ضمن 7 نواب تقدموا للترشح لرئاسة البرلمان وخسر في الانتخابات التي فاز بها د.علي عبد العال، وقالت مصادر إن السبب الحقيقي للاستقالة ربما يرجع لاحتجاجه على بعض القرارات التي صدرت من المجلس مؤخرا ومنها اللائحة الداخلية ومنع بث وإذاعة الجلسات وأزمة تشكيل اللجان النوعية.

البرلمان يرفض الاستقالة

هذا وقرر مجلس النواب رفض الاستقالة التي تقدم بها البرلماني كمال أحمد صباح امس.

وكان د.علي عبدالعال، رئيس مجلس النواب، بدأ ثالث جلسات البرلمان بمناشدة النائب كمال أحمد بالعدول عن الاستقالة.

رسالة من "أمانة النواب" للأعضاء

من 30 كلمة تضم 10 أخطاء إملائية!

«هم يبكي..» في واحدة من أكبر الكوارث التي تحدث في مجلس النواب، وبخلاف الخناقات والمشاجرات والأداء البرلماني الذي أصبح مادة للسخرية على مواقع التواصل الاجتماعي، ظهرت كارثة جديدة ربما لا يلتفت إليها كثير من النواب، وهي الأخطاء اللغوية والإملائية التي تعج بها الرسائل التي يتم توجيهها للنواب عبر الهواتف المحمولة.

فقد حصل موقع «اليوم السابع» على نص الرسالة التي وجهتها الأمانة العامة لمجلس النواب لدعوة الأعضاء لجلسة امس، والتي كان نصها الآتي: «ستقام اليوم الموافق الثلاثاء 2016/1/12 الجلسة الساعة الثالثة بعد الظر لعرض قوائم تشكيلل الجان النوعية ودعوه الجان النوعية لنتخاب مكاتبة وستقام ايضن جلسة الساعة السادسة لئعلان نتيجة مكاتب الجان النوعية وارسائل».

وتضمنت الرسالة 10 أخطاء إملائية في الوقت الذي كان فيه عدد كلمات الرسالة الصادرة عن أمانة مجلس النواب للأعضاء 30 كلمة فقط.

وبنظرة بسيطة إلى نص هذه الرسالة تجد أخطاء لا يمكن لطالب في المرحلة الإعدادية الوقوع فيها، ومنها كلمة «ايضن» فيها خطأ فادح فكان من المفترض أن تكتب هكذا «أيضا» وكذلك كلمة «لئعلان» وهنا خطأ آخر فأصل الكلمة الصحيح «إعلان»، بالإضافة إلى كلمة «الجان» المذكورة في نص الرسالة والتي يقصد بها «اللجان».

> ستقام اليوم الموافق الثلاثاء12/1/2016الجلسة الساعة الثالثة بعد الظرلعرض قوائم تشكيلل الجان النوعية ودعوه الجان النوعية لنتخاب مكاتبة وستقام ايضن جلسة الساعة السادسة لئعلان نتيجة مكاتب الجان النوعية وارسائل

وبخلاف الأخطاء الأخرى مثل الحروف المتشابكة والناقصة والزائدة، ويكون النص الصحيح بعد تصحيحها كالتالى: «ستقام اليوم الموافق الثلاثاء 2016/1/12 الجلسة الساعة الثالثة بعد الظهر لعرض قوائم تشكيل اللجان النوعية ودعوة اللجان النوعية لانتخاب مكاتبها وستقام أيضا جلسة الساعة السادسة لإعلان نتيجة مكاتب اللجان النوعية».